الأنباء
الخميس 9 مارس 2017

عصام المرزوق وحمدان العازمي

ثامر السويط

مبارك الحجرف

عبدالله فهاد وطلال الجلال

زيادة محفظة المشاريع الصغيرة إلى 150 مليوناً بالمداولة الأولى

د. جمال الحربي ود. محمد الفارس وياسر أبل وهند الصبيح وحمود الجبري أثناء الجلسة

الشيخ خالد الجراح وصلاح خورشيد

تتمة المنشور ص 43

والفتوى وجميعها رأت ضرورة تعديل قانون الاحداث بما فيها الرأي القانوني والشرعي.

عبدالله الرومي: في المجلس السابق كثر الحديث الاعلامي بانجازات المجلس السابق والتفاخر بانجازاته والتعريض بمجالس سابقة، هذا القانون مثال على انجازات المجلس السابق، هذا القانون لم يمض شهران على تطبيقه يلغى الآن من الحكومة التي أتت بالقانون ووافقت عليه.

ولنتساءل: ما الذي تغير خلال هذه المدة البسيطة من اقراره الى اليوم، هل هي رؤية ام احصائيات؟!

لا بل حقيقة القانون هي مجابهة الاحتجاجات الشبابية بعد الصوت الواحد والايداعات، ولم تقل كيف نحتضنهم بل فكرت بالانتقام ورفعت سن الحدث لكي يوقفوهم.

اداة التشريع ليست اداة انتقام بل اداة معالجة قضايا.

هم شباب صغار لماذا تدخلهم مع المجرمين العتاة ومع الاسف نحن نعالج قضايانا بالفعل وردة الفعل، بدلا من ان تذهب الى المعالجة واحتضانهم تنتقم منهم؟!

● د.عبدالكريم الكندري: في بداية المجلس قدمت اقتراحا بتشكيل لجنة بإعادة دراسة التشريعات التي صدرت عن المجلس السابق بنفس انتقامي وبسرعة البرق تتراجع عنها الحكومة، وهذا دليل واضح على النهج الحكومي العابث بالتشريع.

دولة توقع على اتفاقيات دولية ثم تخالفها وتأتي بقانون الطفل وبه 18 وقانون الجزاء تخفض السن الى 16.

ما هي الغاية لتعديل القانون؟ وسألناهم ولم يجيبوا، وكان الهدف شباب الحراك، هل هذه الغاية التشريعية التي تخرج بها قوانين الدولة؟

ان كان هذا هو نهج الحكومة فهذه كارثة لتملأ السجون والنيابة بدلا من تطوير العقوبة وتعديل القوانين لمزيد من الحريات، لا تحطمه وتضيع مستقبله.

هذا نهج حكومي واضح بالقوانين وهذا القانون لا يختلف عن قوانين العزل والمسيء.

● د.جمعان الحربش: كلام يتردد ان المجلس الحالي لم ينجز ولا تشريع، نعم، لأن المجلس الحالي ذهب الى التشريعات المفصلية قبل الجنسية والانتخاب والمسيء، وهذا سبب التأخير، مجلس العظماء السابق شرعت فيه القوانين خلال 3 اشهر والحكومة بنفس الوجوه توافق الآن على تغيير القوانين، هذا منحى خطير وهذه رسالة بأن القوانين فصلت لوضع حالة أمنية خطيرة، لذلك كانت المشاركة الآن هي قرار مفصلي جعل بعض الاشخاص التي كانت تحرض على الشباب الذين يسعون لحل مشاكلهم من القيود الأمنية، دون النظر الى آثارها على الشباب عندما يختلط مع المجرمين وعندما يتقدم شاب للكليات العسكرية ويرفض لأنه حضر ديوانية مسلم البراك، واذا لم تزل القيود الامنية سيدفع الثمن وزير الداخلية، هذا القانون سبة أخرى والتعديل هو ثمرة.

د.خليل عبدالله: نربأ بالأخ جمعان الحربش عندما يقال مجلس العظماء نربأ به وقيل ما قيل في المجلس وأعتقد يجب التمييز بأن هناك زملاء في المجلس ولا يجب ان تقال هذه الكلمات وأرجو شطب الكلمات.

● احمد الفضل: ألف شكر ام عزيز، قانون الاحداث نعم ان الدول المتقدمة تقول ان الحدث 18 سنة، واقول ان المرحلة من 18 الى 21 سنة يجب ان تكون مختلفة.

تقرير اللجنة اشار الى ان هناك 3 مقترحات طبق الاصل، فمن قدمهم؟! هناك نائبان يأخذان الاقتراحات نفسها وكلها قص ولصق وسرقة وإغراق لنظام المجلس ولجان المجلس بقوانين سابقة ما هي لهم وهذا موضوع خطير ونسخ لمقترحات تقدمت بها حتى المذكرة الايضاحية.

الخطأ يحدث مرة انما مرة اخرى فهناك شيء مريب، ما يحدث تعطيل متعمد يجب تشكيل لجنة لبحث هذا الامر.

● صلاح خورشيد: لن أدخل في نوايا نواب المجلس السابق ولكن اقرار القانون كان يتعارض مع اتفاقيات دولية وقعتها الكويت، هذا القانون مخالف لقوانين كويتية، شباب 16 سنة تدخلهم الى سجون ناس بالغين فهذا خطأ، علينا توجيههم التوجيه السليم، تخفيض سن الحدث الى 16 سنة هو دمار لجيل يجب ان نتهم به.

هذا الموضوع ينبغي معالجته بشكل صحيح ونشكر اللجنة التشريعية على تعديل هذا القانون.

وأرجو أن تكون هناك خدمة مدنية للأحداث بالإضافة الى المواد المضافة.

غرامة طفل عمره 16 سنة لا بد أن يساهم في المجتمع بدل العقوبة ليخدم المجتمع بدلا من العقبة والغرامة فأخطاؤهم مرورية أو سرقة وكلها تؤدي الى عقوبتهم بالسجن مع ناس بالغين محكومين في جرائم قتل أو مخدرات.

● يوسف الفضالة: منذ بداية المجلس ونحن نصلح ونعدل قوانين سابقة فهل الحكومة السابقة تختلف عن الحالية؟! أرى أن النهج واحد، وعندما يخرج تصريح من النائب العام في 29/12 ان هذا القانون مخالف للاتفاقيات فأين الحكومة من الأول؟! نحن نتكلم عن تحد حقيقي فما الضمان أن نخرج قانونا الآن وبعد سنة لم تأت الحكومة وتقول القانون خطأ.

ان كان هناك توجه لتعديل هذا القانون فأين التوجه هذا منذ البداية، لأنه من الممكن أن يردوا بعد فترة ويقولون لا، ان كلامكم صحيح.

الحكومة غير قادرة على ادارة البلد، هذا القانون خطيئة منذ بدايته ولابد من إيصال رسالة الى الشعب الكويتي نحن نعدل قوانين سابقة من المجلس السابق وهذا يعطلنا.

تراجع الحكومة هو السبب في التعطيل إما أنكم تشتغلون صح أو ترحلون غير مأسوف عليكم.

● عمر الطبطبائي: من يظن أن المشكلة الوحيدة هي العمر فهو خاطئ بل قدمنا قانونا شاملا يقضي بأن تكون آخر مرحلة هي الاستئناف والقانون كله يجب تعديله.

● د.وليد الطبطبائي: كنت أتمنى أن يكون رئيس الوزراء موجودا حتى يرى المصائب التي أقرتها حكومته من قوانين مثل الحبس الاحتياطي والبصمة والجرائم الالكترونية غير الكهرباء والبنزين والمسيء والانتخاب.

موضوع الأحداث وضحت فيه غاية الانتقام من شباب التجمعات والحراك، وهي بذلك خربت النظام التشريعي وتعارضت مع قانون الطفل وخالفت الاتفاقيات والحبس الاحتياطي كل هذا بهدف الانتقام وطبق على سيدة غردت من أجل مسلم البراك.

حتى قانون البصمة الوراثية مصيبة بأن كل من يزور الكويت حتى لو كان رئيس دولة يأتي لزيارة الكويت يكون له بصمة وراثية.

حتى المستشفيات فواتيرها ستزيد من 80 ألفا الى 600 ألف دينار.

● حمدان العازمي: هذا القانون تم تشريعه في المجلس السابق وكنت أحد الرافضين له لأنه لم تتم مناقشته، بل سُلق مع بعض القوانين وكان لنا رأي برفض هذا القانون، وكنا نحذر كيف نخفض عمره الى 16 سنة، والحكومة كانت مشاركة واليوم نفس الحكومة توافق، ما هذا التناقض؟! معنى ذلك ان الحكومة لا تملك القرار.

«هوشة» بين حدث عمره 16 سنة مع أحد الأشخاص وعندما صار قضية التجنيس جنسوا كل الاسرة إلا هذا الحدث بسبب هذه القضية.

الحكومة تكرر أخطاءها، والشيخ سلمان الحمود بعد الاستجواب يعين برتبة وزير بالطيران المدني، أين النواب وردة فعلهم على هذا التحدي، الحكومة لا تحترمنا، وزير يطرح فيه الثقة مباشرة تعينه بالطيران المدني برتبة وزير!

أسامة الشاهين: نتمنى إقرار القانون في مداولتيه لأنه تعديل قانوني باتفاق حكومي ـ نيابي، وأشيد بالتقرير المتكامل للجنة التشريعية وأشيد بدور الأمانة العامة في قطاع اللجان لأن بعض الزملاء أتممنا 146 اجتماعا للجنة برلمانية في 45 يوما، وهذا جهد من موظفي الامانة في قطاع اللجان وعادل اللوغاني ومحمد العيسى وبحثه الذي يبين عدم اتفاق هذا القانون مع قوانين محلية مثل الجزاء وقانون الحضانة العائلية واتفاقية حقوق الطفل لسنة 91 والعمل الاهلي لسنة 2010 ونسأل الله ان يوفقنا بإقرار هذا القانون لنعيد للعملية التشريعية اتساقها.

خالد الشطي: الشكر الجزيل الى جميع النواب الذين تقدموا بالمقترح الخاص بتعديل سن الحدث من 16 الى 18 سنة، هناك اقتراح تقدمت به مع النواب صفاء الهاشم وخليل أبل وحمدان العازمي وسعود الشويعر وبه إلغاء الغرامة على الحدث لأنها كانت ثغرة في هذا القانون ليحكم على الحدث بالغرامة.

ولا يجوز الحكم عليه بالغرامة لأنه ليس له مصدر رزق وكان هناك خوف من المجتمع على ابنائهم وكانت هناك رغبة شعبية عارمة لتعديل القانون وتراجع الحكومة عن الخطأ خطوة في الاتجاه الصحيح والعودة للحق فضيلة ويجب ان نشيد بدورها وأجهزتها عندما قدمت وزارات العدل والداخلية والشؤون أيدت وجود عودة سن الحدث الى 18 سنة.

هناك استيلاء على المقترحات فهي قدمت في شهري ديسمبر ويناير ولكن هناك اقتراحا قدم قبل العيد الوطني ويعرض على اللجنة يوم الاحد ويحال الى المجلس باضافته الى التقرير، هذه رزيلة يجب ان توقف ولا يجوز سرقة جهد النواب، ونرفض الاساءة الى مجلس سابق وإلى حكومة والى لجان برلمانية.

واذا كنا حريصين على المال العام فهناك هدر بسرقة الاقتراحات.

فهناك حقوق فكرية وأدبية مصانة عالميا وتنتهك من اعضاء مجلس الأمة ويسرقون افكار الآخرين وعمل الآخرين هذه رزيلة يجب ان تقف ولا يجوز إغراق موظفي ولجان المجلس من اجل اشغال الموظفين.

● د.خليل أبل: منذ بدأنا وهناك اتهامات للمجلس السابق، والمفترض ان يكون هناك امانة مهنية تفرض الرجوع الى المضابط السابقة، اما ان هذا الاسلوب متعمد للاساءة او التضليل، وقلنا هذا الكلام اثناء مناقشة القانون بالمجلس السابق فليكن عندنا اخلاق، عيب ان أحدا يقول «إسهال قوانين» فلنرتفع ونمسك مفرداتنا هذه قاعة عبدالله السالم دعونا نرتقي.

وبالنسبة للبنزين هناك قانون 1995 فلتغيروه لا أريد ان أسيء لأحد.

● عبدالله الرومي: انا من أشرت الى شباب الحراك وأشرت الى المجلس السابق ولم أذكر اسماء، اشرت الى آلية التشريع، فالمصيبة ان الجهات الحكومية موجودة وأيدت قبلا.

وزير العدل فالح العزب: إقحام الحدث عمره 16 في الحراك هذا الكلام ليس له اساس القاعدة القانونية عامة ومجردة، والمجتهد لا يحمل على رأيه، ومن يحرض الحدث على الحراك هو المجرم.

خليل عبدالله: نحترم الاخ الرومي وهو جدير بالاحترام وتفرض احترامك علينا كلنا.

● د.عبدالكريم الكندري: هذا الكلام دار خلال اللجنة التشريعية وبسؤال وزارة الداخلية كان هذا ردهم فما الذي تغير؟! ما تغير ان وزير الداخلية هو الذي تغير.

عيسى الكندري: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

● د.عادل الدمخي: أشيد بكلام النائب العام بقوله ان القانون مخالف للقوانين والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها، وكذلك تمديد الحبس الاحتياطي مخالف للقوانين والمعاهدات أيضا، الحبس الاحتياطي كانت الكويت قبل تعديله تفتخر بهذا القانون في المحافل الدولية، وترجع الدولة في تخبط تشريعي في المجلس السابق وتقوم بتمديده، وتخفض سن الحدث، وتقر البصمة الوراثية، وأكثر من هذا مسألة قانون هيئة مكافحة الفساد والذي أبطل من المحكمة الدستورية.

وزير العدل يقول عن الاحداث ان المسؤولية ليست على الحدث بل على أب الحدث، فهذا اتهام غير مقبول من وزير العدل لشباب الحراك بأنهم مجرمون، بل هم أناس كانت لديهم مطالب اصلاحية.

● رياض العدساني: قانون الاحداث يتعارض مع قانون الطفل، من عمره 17 سنة في الاحداث في سن الرشد وفي الاحداث يعتبر قاصرا وقانون هيئة مكافحة الفساد سيكون ملحقا بمجلس الأمة وأيضا الرقابة المالية لمجلس الأمة.

واذا كان هناك مسؤول فليحمل المسؤولية ونرفض أي شخص يتحصن في مسؤوليته وفي محاربة الفساد فسأسير وفق القسم.

كثير من القوانين تتعارض مع الدستور وانتشر الفساد وتراجعت الكويت، ولا ترفعوا الاسعار على الناس، وحاربوا الفساد وإلا سوف نحاسبها، المنصة لن تستثني أي شخص.

لا تمسوا جيب المواطن فهذا أمر مرفوض إطلاقا.

● الحميدي السبيعي: عندما صدر هذا القانون كانوا قانونا توجيهيا، والمحاكم الدستورية قالت ان القوانين لا يمكن أن تستهدف شرائح معينة أو طبقة معينة وإلا كان معيبا دستوريا، وكان القانون مقرا لفئة المغردين في تويتر، وصدر بسرعة والنيابة العامة والمحاكم الكويتية قالت لا نستطيع تطبيق هذا القانون المخالف لقوانين الكويت مثل الطفل.

هذا القانون كان معيبا، والدولة غير مهيأة لوضع الأحداث في سجون خاصة، دعونا نخرج اليوم بأول قانون، والكل متفق عليه فلنقره اليوم بمداولتيه الاولى والثانية.

● سعدون حماد: النقاش اليوم أصبح نقاشا عاما وما دخل خلية العبدلي في قضية الأحداث، وهناك قوانين هم أقروها ويريدون التعديل عليها مثل المسيء وأقروه وفيه عقوبة الإعدام للمسيء للذات الالهية والمبطل الأول، والأنبياء كذلك، ونحن خفضنا العقوبة وأضفنا سمو الأمير.

الآن تقر القوانين للمصلحة الشخصية، لأنهم أخذوا أحكاما على هذا القانون، وتاريخ 28 مارس وعطوني من سيصوتون ضده كل النواب ولاء مطلق لسمو الأمير.

● ثامر السويط: أرفض أن يتم إقحام اسم صاحب السمو في أي نقاش سياسي برلماني داخل قبة عبدالله السالم ونرفض المزايدات ولا نسمح لأي كان أن يزايد على صاحب السمو الذي هو في قلب كل كويتي، وأحد أهم الوعود الانتخابية في الفترة السابقة والتي أنا قطعتها على نفسي أن نعالج القوانين المنحرفة المقرة من المجلس السابق نحن بشر ونصيب ونخطئ وانتقادنا للقوانين لا يعني انتقادنا للشخوص.

قانون الأحداث له آثار نفسية على الحدث فإذا دخل السجن فستترتب عليه آثار نفسية مستقبلية.

● نايف المرداس: ما قدمناه في المبطل الأول إكمال نقص في قانون الجزاء وتم التصويت عليه بالإجماع وهذا مخالف لقانون المسيء الذي فصل لحرمان المعارضين، ونرفض إقحام صاحب السمو في كل نزاع داخل القاعة.

هذا القانون جاء في وقت يفصل لمحاربة ومواجهة فئة الشباب الذين

البقية ص 45

الغانم يثمّن عالياً دور المرأة الكويتية في جميع المجالات

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان على أعضاء المجلس ان يضعوا قضايا المرأة على رأس الأولويات التشريعية خاصة تلك التي تغطي الجوانب الإدارية والمهنية والاجتماعية والأسرية المتعلقة بوضع المرأة.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمناسبة يوم المرأة العالمي «عندما نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية قبل حوالي 12 عاما كنا ننظر إلى تلك العلامة التاريخية الفارقة كنقطة بداية لمسيرة أخرى طويلة تتعلق باستكمال حقوق المرأة على كافة الأصعدة الاجتماعية والوظيفية والأسرية والقانونية والاقتصادية».

واستطرد الغانم قائلا «منذ ذلك التاريخ في عام 2005 وحتى الآن تحقق الكثير على الأرض الا انه لا تزال هناك جوانب أخرى حقوقية وقانونية متعلقة بالمرأة لم يتم استكمالها وانه واجب على المشرع ان يركز جهوده لاستكمال تلك المسيرة».

وأضاف الغانم «ان احتفال العالم بيوم الثامن من مارس كيوم للمرأة هو مناسبة لنا لكي نثمن عاليا تضحيات المرأة الكويتية في جميع المجالات، بدءا من اسهاماتها في العمل العام ومجالات العلم والثقافة والمجتمع انتهاء بتقديم دمها شهيدة على ارض الوطن عندما سطرت نساء الكويت أروع الأمثلة على التضحية والفداء الوطني».

وقال الغانم «لم تعد المرأة الكويتية هامشا مجتمعيا وفئة نوعية ينظر اليها بشكل استثنائي بل غدت متنا وأساسا ولاعبا رئيسيا في المعادلة الوطنية الكويتية».

وأضاف بهذا الصدد «نحن في مجلس الأمة وفي الأمانة العامة مستمرون بتمكين المرأة اداريا ومهنيا ونشعر بالفخر في وصول العنصر النسائي إلى نسبة بلغت حوالي 50٪ من موظفي الأمانة العامة للمجلس بما فيها المناصب القيادية والاشرافية».

الكندري: نبارك للمجلس تدشين أول تشريعاته

أعرب نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري عن سعادته بما تم إقراره في جلسة مجلس الأمة امس الأربعاء. وقال: نبارك للمجلس تدشين أول التشريعات بإقرار تعديل قانون الأحداث والمداولة الأولى لقانون المشروعات الصغيرة وزيادة رأسمال محفظة البنك الصناعي. وأضاف في تصريح له بمجلس الأمة: نتمنى أن يستمر المجلس في إنجاز القوانين وبخاصة ما يتعلق بدعم الشباب.

من جانب آخر، قال الكندري إنه تعامل في رفع الجلسة وفق اللائحة الداخلية التي تنظم عمل المجلس وأصول النقاشات فيه.

الحميدي السبيعي: تم تخفيض سن الحدث إلى 16 سنة انتقاماً من المغردين

عبدالكريم الكندري: قانون الأحداث دليل عبث الحكومة بالتشريع

الحربش: قانون الأحداث تم تفصيله لحالة أمنية وهذا منحى خطير

الفضل: الدول المتقدمة تعتمد سن الحدث 18 سنة

خورشيد: سن الحدث 16 سنة يتعارض مع الاتفاقيات الدولية

الفضالة: هذا القانون خطيئة والحكومة غير قادرة على إدارة البلد

صالح عاشور يرد على د.وليد الطبطبائي

د.وليد الطبطبائي مصوبا حديثه باتجاه عاشور

صلاح خورشيد محتجا على حديث الطبطبائي

نواب يحيطون بالطبطبائي سعيا للتهدئة